



مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

قرار تركيا قطع العلاقات التجارية والاقتصادية مع إسرائيل

الدوافع وردود الفعل والتداعيات المحتملة



SHUTTERSTOCK

سبتمبر
2025

تقرير | صادر عن مركز الدراسات السياسية
والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن

رئيس مجلس الشيوخ
ورئيس الحزب
المستشار / عبدالوهاب عبدالرازق

نائب رئيس الحزب
والأمين العام
النائب / أحمد عبدالجواد

الأمين العام المساعد
ورئيس مجلس أمناء المركز
النائب / محمد الجارحي



مقدمة

دخلت العلاقات التركية الإسرائيلية منعطفًا حادًا، في 29 أغسطس 2025، حين أعلن وزير الخارجية التركي "هاكان فيدان" عن قطع العلاقات التجارية والاقتصادية بشكل كامل مع إسرائيل، متضمنًا وقف التبادل التجاري، ومنع السفن المرتبطة بإسرائيل من الرسو في الموانئ التركية، وإغلاق المجال الجوي أمام الطائرات الإسرائيلية.

وجاء القرار كرد فعل مباشر على ما اعتبرته أنقرة مخططاً إسرائيلياً لتهجير الفلسطينيين من غزة، فضلاً عن توظيف تل أبيب للمشهد السوري بما يمس وحدة الأراضي السورية. ويمثل هذا التحول غير المسبوق خطوة تتجاوز حدود الخلافات الدبلوماسية التقليدية، لتطرح تساؤلات حول الدوافع الحقيقية، وردود الفعل الدولية والإقليمية المختلفة، فضلاً عن انعكاساته على التوازنات الجيوسياسية وعلى مسار القضية الفلسطينية.



أولاً: الدوافع التركية لقطع العلاقات مع إسرائيل:

يمثل قرار أنقرة بقطع العلاقات التجارية مع إسرائيل تصعيداً غير مسبوق، إذ كسرت القاعدة التقليدية التي كانت تحافظ فيها تركيا على استمرار الروابط الاقتصادية حتى في ذروة التوترات السياسية. وهذا التحول يعكس انتقال الأزمة إلى مستوى نوعي أعمق يتجاوز المبررات المعلنة حول تهجير سكان غزة، ليكشف عن اعتبارات إستراتيجية أوسع. كما يبرز البُعد السوري كعامل مؤثر في القرار، بعدما أكدت أنقرة رفضها لأي ترتيبات تهدد وحدة الأراضي السورية. ويمكن تفسير الدوافع التركية على النحو الآتي:

▪ القضية الفلسطينية:

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002، تبنت أنقرة دعم القضية الفلسطينية كجزء من هويتها السياسية الإقليمية، وبرز ذلك بشكل خاص بعد حادثة سفينة "مافي مرمرة" عام 2010 التي أسفرت عن مقتل عشرة أتراك وأدت إلى تجميد العلاقات مع إسرائيل.

ومع اندلاع حرب غزة في أكتوبر 2023، بدأت أنقرة بسياسة حذرة تدعو للهدنة والوساطة، لكنها سرعان ما انتقلت إلى مواقف أكثر تشدداً مع ارتفاع عدد الضحايا الفلسطينيين. فسحبت سفيرها من تل أبيب، وألغى أردوغان زيارة كانت مقررة، وخرجت تظاهرات واسعة دعماً للفلسطينيين، بينما اتهم وزير الخارجية هakan فidan إسرائيل بممارسة "سياسة تهجير وتجويع ممنهجة".

وفي 2024، تحول الموقف التركي إلى إجراءات عملية غير مسبقة: وقف تصدير أكثر من ألف سلعة، ثم قطع جميع أشكال التبادل التجاري والجمركي مع إسرائيل، وصولاً إلى منع طائرة ننتياهو من عبور الأجواء التركية. واستمر التصعيد في 2025؛ حيث تكرر رفض مرور طائرة ننتياهو، كما أدانت أنقرة الحرب الإسرائيلية - الإيرانية معتبرة إياها عرقلةً لجهود السلام.

وفي أغسطس 2025، أعلن وزير الخارجية التركي رسمياً قطع العلاقات التجارية بالكامل، وإغلاق الموانئ أمام السفن الإسرائيلية ومنع الطائرات المحملة بالأسلحة من عبور الأجواء التركية، واصفاً سياسات تل أبيب في غزة بأنها "إبادة جماعية".

ومع ذلك، تباينت التفسيرات حول ما إذا كان القرار يمثل عقوبات جديدة أم تأكيداً لخطوات سابقة، خاصةً بعد تأكيد مصادر دبلوماسية أن الحظر يشمل الرحلات العسكرية والرسمية فقط، بينما تلقت شركات الشحن الإسرائيلية بالفعل إخطاراً بمنع سفنها من الرسو في الموانئ التركية. وتشير البيانات الصادرة عن وكالة الأناضول الرسمية إلى تسلسل الإجراءات التركية على النحو الآتي:

التاريخ	الإجراء التركي
أكتوبر 2023 - مايو 2024	خفّضت أنقرة تجارتها مع إسرائيل بنسبة 30% منذ اندلاع الحرب وحتى بداية مايو 2024.
9 أبريل 2024	فرضت الحكومة التركية قيوداً على تصدير 1019 سلعة إلى إسرائيل، تشمل 54 قطاعاً اقتصادياً.
2 مايو 2024	اتخذت أنقرة القرار الأشد بوقف جميع عمليات التصدير والاستيراد والتجارة العابرة مع إسرائيل، بما يشمل المعاملات الجمركية والمناطق الحرة، ما أنهى أي تبادل اقتصادي بين البلدين.
نوفمبر 2024	منعت تركيا طائرة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من عبور مجالها الجوي أثناء توجهه إلى قمة المناخ في أذربيجان، ما أدى إلى إلغاء مشاركته.
مايو 2025	تكررت الأزمة مع إلغاء نتنياهو زيارة جديدة إلى باكو عقب رفض تركيا السماح لطائرته بعبور أجوائها.
أغسطس 2025	الإعلان الرسمي عن القطيعة الكاملة، مع إغلاق الموانئ والمجال الجوي أمام السفن والطائرات الإسرائيلية ذات الصلة العسكرية.

■ القضية السورية:

امتد الموقف التركي من الأزمة الفلسطينية ليشمل ملفات إقليمية أوسع؛ حيث اعتبر وزير الخارجية "هاكان فيدان" أن السياسات الإسرائيلية لا تقتصر على غزة، بل تشمل القدس والضفة وسوريا ولبنان وإيران، محذراً من أن إسرائيل تسعى إلى إدخال المنطقة في حالة فوضى شاملة. وفي هذا السياق، شددت أنقرة على رفضها محاولات إسرائيل إضعاف الدولة السورية ومنع إعادة بنائها موحدة، إلى جانب اعتبارها أن التوتر الإسرائيلي - الإيراني يمثل تهديداً مباشراً للأمن الإقليمي.

ورغم التعاون الاستخباراتي الوثيق بين أنقرة وتل أبيب في تسعينيات القرن الماضي، خاصةً ضد حزب العمال الكردستاني والدور السوري آنذاك، إلا أن اندلاع الحرب السورية عام 2011 عمّق الخلافات. فتركيا انخرطت في مواجهة النظام ودعمت المعارضة، بينما ركزت إسرائيل على تحجيم النفوذ الإيراني في الجنوب السوري. هذا التباين جعل الملف السوري ورقة ضغط متبادلة بين الطرفين؛ سواء عبر ربطه بقضية غزة أم بالمساومات مع واشنطن.

ومع سقوط النظام السوري ودخول البلاد مرحلة إعادة التوضع الإقليمي، ازدادت هواجس تركيا من دور إسرائيل في الملف الكردي. فأنقرة ترى أن تل أبيب تدعم النزعات الانفصالية الكردية والدروزية، بما يهدد أمنها القومي، بل تطرح بعض التقديرات التركية سيناريو إقامة كيان كردي مستقل يفتح لإسرائيل منفذاً على الخليج وحقول الطاقة. هذا التصور يتعزز بدعوات قوى كردية إيرانية للتقارب مع إسرائيل وإسقاط نظام طهران.

وعليه، باتت أنقرة تعتبر أن أي تعاون بين الأكراد وإسرائيل يشكل تهديداً إستراتيجياً مباشراً، وهو ما يفسر التصريحات التركية المتكررة بتحذير قسد من أي تعاون مع تل أبيب، والتلويح بالتصدي لأي محاولات لتقسيم سوريا، كان آخرها في 13 أغسطس 2025.

■ القاعدة الانتخابية:

على الرغم من الخطاب التركي المتشدد ضد إسرائيل، ظهرت انتقادات داخلية تتهم الحكومة بالتواطؤ الضمني؛ سواء من خلال استمرار قنوات تجارية غير معلنة أو عبر الدور اللوجستي للموانئ والبنية العسكرية التابعة لحلف الناتو داخل تركيا. كما وُجّهت اتهامات إلى الدائرة المقربة من الرئيس أردوغان بامتلاك ارتباطات اقتصادية غير مباشرة مع شركات أمنية مرتبطة بإسرائيل. هذه الانتقادات دفعت أردوغان إلى التماهي مع المزاج الشعبي المؤيد للفلسطينيين، وهو ما تجلّى في مشاركة نجله بلال أردوغان في مسيرات داعمة لغزة، كرسالة رمزية لتأكيد وحدة القيادة مع الشارع.

ويشكّل الرأي العام المحلي عنصراً حاسماً في صياغة الموقف التركي، إذ تحظى القضية الفلسطينية بمكانة مركزية في الوعي الجمعي للمجتمع التركي، ما انعكس في مسيرات واسعة وبيان برلماني موحد أدان إسرائيل باعتبارها ترتكب "جرائم ضد الإنسانية". وقد وفر هذا الاصطفاف النادر، الذي جمع أطرافاً سياسية متباينة، فرصة لـ أردوغان لتعزيز شرعيته الداخلية وبناء صورته الخارجية كزعيم إقليمي مدافع عن القضايا الإسلامية والعربية. وبهذا يتحول البُعد الداخلي من مجرد ورقة انتخابية إلى أداة إستراتيجية تمنح القيادة التركية مساحة أوسع لترسيخ حضورها في الساحتين الإقليمية والدولية.

■ مخاوف إستراتيجية:

أدركت أنقرة أن التصعيد الإسرائيلي ضد إيران يحمل رسالة ضمنية موجهة أيضاً إلى مشروعيها الإقليمي، هذا ما عبّر عنه "دولت بهتشي"، زعيم الحركة القومية، حين أشار إلى أن العملية تمثل "رداً على أهداف القرن التركي"، بما يعكس شعوراً تركيا بأن أنقرة باتت ضمن دائرة الاستهداف الإسرائيلي غير المباشر. ومع اندلاع المواجهة العسكرية، عقدت القيادة التركية اجتماعاً أمنياً رفيعاً برئاسة أردوغان، يعكس خشيتها من الانجرار إلى صدام مباشر أو غير مباشر وحرصها على وضع تقديرات استباقية. وقد خلصت التقديرات التركية إلى أن الحرب الإسرائيلية - الإيرانية مثلت نموذجاً مركباً يتطلب استعدادات دفاعية جديدة، شملت خططاً لبناء ملاجئ تحت الأرض تحسباً لتوسع الصراع.

وفي الوقت ذاته، أبدت أنقرة قلقها من تعزيز الحضور العسكري الأمريكي، معتبرة أنه يقيّد طموحاتها الإقليمية ويغذي استمرار العمليات الإسرائيلية، كما حملت واشنطن مسؤولية استمرار العمليات الإسرائيلية لغياب الضغط الفعّال على تل أبيب، وهو ما منحها مساحة لتجديد خطابها النقدي للنظام الدولي أحادي القطبية والدعوة إلى إصلاح مجلس الأمن تحت شعار "العالم أكبر من خمسة".



ثانيًا: ردود الفعل تجاه القرار التركي:

■ إسرائيل:

تصاعد حدة الانطباعات السلبية من الخطوة، مرفقة بتحذيرات من خطورة انعدام الاعتماد المتبادل، في حين يرى البعض أن الخطوة قد تكون رمزية أو قصيرة الأجل. وتنظر التقديرات الإسرائيلية إلى الصفقات العسكرية بين أنقرة ودمشق مؤخراً أنها خطوة على طريق المواجهة المتدرجة مع إسرائيل، إذ شكّل كشف الجيش الإسرائيلي عن أجهزة مراقبة، قيل إنها بيعت إلى دمشق من جانب أنقرة، نقطة التحول المفصلية التي استندت إليها تركيا في تصعيد موقفها تجاه إسرائيل. فقد وفرّ هذا التطور ما يمكن اعتباره "الذريعة المباشرة" التي كانت أنقرة بانتظارها؛ من أجل تفعيل أوراق الضغط المتاحة لديها. وعلى الرغم من أن العلاقات بين الطرفين شهدت خلال الأشهر السابقة مساراً متصاعداً من التوتر، إلا أن القيادة التركية أثرت التريث بانتظار حدث نوعي يمنحها مبرراً سياسياً واضحاً لتبرير قراراتها التصعيدية أمام الرأي العام الداخلي والدولي.

■ المستوى العالمي:

مثّل القرار التركي بقطع العلاقات الاقتصادية وإغلاق المجالين البحري والجوي أمام إسرائيل خطوة استثنائية غير مسبوقة في مسار العلاقات بين البلدين، إذ تجاوزت الإجراءات الرمزية والدبلوماسية التقليدية لتصيب مباشرة البنية الاقتصادية التي طالما شكّلت عامل توازن في ظل التوترات السياسية، خاصةً في قطاعات النقل والطاقة والسياحة. وقد وصفت بعض المنابر الغربية هذه الخطوة بأنها بمثابة "انقطاع على مستوى الحرب".

دولياً، أثارت الخطوة مخاوف من تداعياتها على توازنات شرق المتوسط وملف الطاقة البحرية، فضلاً عن انعكاسها على خطوط الغاز الأوروبية. كما برزت مخاوف أوروبية من أن يحد انهيار العلاقات التركية - الإسرائيلية من قدرة أنقرة على لعب دور الوسيط في أزمات الشرق الأوسط، وهو ما قد يفسح المجال أمام قوى إقليمية أخرى مثل مصر وقطر لاحتكار أدوار الوساطة.

ومن جانب آخر، تعاملت الدوائر الروسية والإيرانية مع الموقف التركي بدرجة من الترحيب غير المباشر؛ لكونه يُضعف موقع إسرائيل في الإقليم ويعزز السردية التركية المناهضة للغرب، ما قد يفتح أمام موسكو وطهران مجالات أكبر للتنسيق مع أنقرة. ومع ذلك، فإن القوى الغربية شددت على أن التداعيات قد تمتد إلى تعطيل خطوط الملاحة الجوية والتجارية الدولية، خاصةً في ظل موقع تركيا المحوري بين أوروبا وآسيا.

ثالثًا: التداعيات المحتملة ومستقبل التوازنات في المنطقة:

شكلت الحرب في غزة اختباراً حقيقياً لمتانة التقارب التركي الإسرائيلي الذي استؤنف منذ 2022. فقد أظهر التطور الأخير أن مسار إعادة بناء العلاقات لم يكن قائماً على تسوية جوهرية للقضايا الخلافية، بل على تأجيلها لصالح توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والطاقة والسياحة. وفيما يلي رصد لأبرز التداعيات المحتملة للقرار التركي ومستقبل التوازنات في المنطقة:

■ التداعيات على تركيا:

يمثل قرار أنقرة بقطع العلاقات التجارية وإغلاق مجالها الجوي أمام إسرائيل تحولاً حاداً في سياستها الإقليمية، إذ يترتب عليه خسائر اقتصادية مباشرة تتعلق بالتجارة والسياحة والنقل الجوي، لكنه يمنح أردوغان ورقة لتعزيز صورته داخلياً كمدافع عن فلسطين. غير أن الخطوة تحمل مخاطر دبلوماسية مع الغرب وحلف الناتو، وتفتح احتمالات التصعيد غير المباشر عبر الساحة السورية أو من خلال دعم إسرائيلي لليونان وقبرص.

وفي المقابل، تسعى أنقرة إلى تعويض الضغوط عبر تعزيز شراكاتها مع إيران وقطر وروسيا. أما مع واشنطن، فقد تفاقمّت التطورات الخلافات القائمة حول سوريا و صفقة المقاتلات "إف-16"، في ظل عقوبات أمريكية على كيانات تركية مرتبطة بحماس واحتجاجات شعبية مناهضة للوجود الأمريكي في تركيا.

■ التداعيات على إسرائيل:

بالنسبة لإسرائيل، فإن تداعيات القطيعة مع تركيا لا تقل خطورة. فالجانب الاقتصادي يتضرر بشكل واضح؛ نتيجة فقدان منفذ إستراتيجي نحو السوق التركية الكبيرة، إضافةً إلى تعطل مسارات الشحن والتجارة البحرية التي كانت تعتمد على الموانئ التركية لإعادة التصدير نحو أوروبا وآسيا. وتزداد خطورة الأمر مع تراجع الروابط السياحية واللوجستية التي كانت تضيف بُعداً عملياً لعلاقات الجانبين.

وسياسياً، يتعمق الشعور بعزلة إسرائيل في المنطقة، إذ تخسر تل أبيب أحد أهم شركائها الإقليميين رغم الخلافات التاريخية، وهو ما يعزز من الصورة المتنامية لإسرائيل كدولة منبوذة على الساحة الدولية. أما أمنياً وإستراتيجياً، فإن تدهور العلاقات قد يترجم إلى احتكاكات غير مباشرة مع أنقرة في ملفات متعددة مثل شرق المتوسط أو سوريا، ما يدفع إسرائيل إلى تعميق تعاونها العسكري مع اليونان وقبرص باعتبارهما بديلين إستراتيجيين لتعويض خسارة العمق التركي.

■ التدايعات على المنطقة:

إقليمياً، يعكس القرار التركي بقطع العلاقات مع إسرائيل تحولاً إستراتيجياً قد يُعيد رسم ملامح التحالفات وموازين القوى في الشرق الأوسط وشرق المتوسط على حد سواء. فمن المتوقع أن يسهم الموقف التركي في تعزيز محور ناشئ يضم أنقرة وطهران والدوحة، يتبنى خطاباً مناهضاً لإسرائيل ويضع نفسه في مواجهة مباشرة مع معسكر آخر تقوده الدول العربية التي مضت في مسار التطبيع مع تل أبيب، مثل الإمارات والبحرين والمغرب. هذا الاستقطاب الجديد لا يقتصر على بُعد السياسي فحسب، بل يمتد إلى البُعدين الاقتصادي والأمني، الأمر الذي قد يوسع من فجوة الانقسام العربي - الإسلامي حول مستقبل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

أما على المستوى الأمني، فمن المرجح أن يؤدي هذا التحول إلى رفع منسوب التوتر في الساحات التي تشهد تداخلاً مباشراً بين المصالح التركية والإسرائيلية، ولا سيما في سوريا وشرق المتوسط. إذ إن تزايد التصعيد السياسي قد يُترجم إلى احتكاكات ميدانية أو مواجهات غير مباشرة عبر الوكلاء. وفي المقابل، منح القرار التركي الفصائل الفلسطينية دفعة سياسية ورمزية مهمة، إذ وفر لها غطاءً سياسياً ودعائياً جديداً يعزز من حضورها على الساحة الإقليمية، لكنه في الوقت ذاته قد ينعكس على الدور التفاوضي لتركيا في القضية لصالح أطراف إقليمية أخرى.



الخلاصة

تمثل الخطوة التركية تحولاً هيكلياً يتجاوز حدود الحرب في غزة لتصوغ مساراً جديداً للعلاقات التركية - الإسرائيلية يقوم على القطيعة والصدام بدلاً من التعاون والاعتماد المتبادل. وفي الوقت الذي تسعى فيه أنقرة إلى تكريس زعامتها للعالم الإسلامي واستثمار القضية الفلسطينية لتعزيز شرعيتها الداخلية والخارجية، تجد إسرائيل نفسها أمام واقع إستراتيجي أكثر تعقيداً يتمثل في فقدان شريك إقليمي مهم وتعرضها لعزلة متزايدة. أما المنطقة بأسرها فهي مقبلة على مرحلة من إعادة الاصطفاف الحاد بين محاور متنافسة، بما ينذر بزيادة التوترات السياسية والأمنية والاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد.

”





مستقبل وطن
للدراستات السياسية والإستراتيجية



حزب مستقبل وطن
كلنا نعمل من أجل مصر

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية لحزب مستقبل وطن



WWW.MOSTAQBALWATAN.COM



CONTACT@MOWPS.MOSTAQBALWATAN.COM



+202 5656375



010 9111 6979

📍 فيلا 47 ش التسعين الجنوبي

التجمع الخامس

ميدان 30 يونيو